

ارتفاع موجودات البنوك بمقدار 1,2 مليار دينار «الوطني»: قفزة كبيرة في عرض النقد بفضل المنحة الأميرية واستقرار الائتمان في فبراير

البيانات الشهرية - فبراير OMN		التغيير	
عن الشهر الأسبق	عن الأشهر الـ الثلاثة السابقة	عن الشهر الأسبق	عن الأشهر الـ الثلاثة السابقة
1,197	955	2,9	2,3
42,561	2,3	2,9	2,3
1,878	24	1,3	24
25,254	180	0,0	0,7
7,316	1,8	131	9
26,981	6,3	1,607	6,1
25,917	5,6	1,365	5,2
5,345	13,2	623	12,1
3,412	13,7	412	15,0
14,913	0,3	50	0,9
2,247	14,2	280	5,7

قال بنك الكويت الوطني في نشرته الاقتصادية حول التطورات النقدية، إن عرض النقد بمفهومه الواسع ازداد خلال شهر فبراير الماضي بواقع 6,3% مقارنة بالشهر السابق أي بمقدار 1,6 مليار دينار.

وعزا «الوطني» هذه الزيادة بشكل كبير إلى المنحة الأميرية التي دفعت في 22 فبراير وبلغت قيمتها 1,13 مليار دينار، لافتاً إلى أن هذه المنحة تعتبر ضحا تقدياً، بما أن الحكومة حولت نقوداً من حساب خارجي لإجراء الدفعة، ونتيجة لذلك، ارتفعت الموجودات الأجنبية الصافية لدى بنك الكويت المركزي بشكل ملحوظ خلال فبراير وبما نسبته 29,6% مقارنة بشهر يناير (أي 1,5 مليار دينار). وأشار «الوطني» إلى استقرار حجم الائتمان الممنوح إلى المقيمين في شهر فبراير، إذ انخفض بمقدار 6 ملايين دينار فقط مقارنة مع الشهر السابق، ونتيجة لذلك، تباطأ معدل نمو الائتمان السنوي بشكل طفيف من 0,6% في شهر يناير إلى 0,4% في فبراير. وتراجعت التسهيلات الشخصية في فبراير الماضي بواقع 37 مليون دينار مقارنة بالشهر السابق، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى تراجع القروض الممنوحة لغرض شراء الأوراق المالية بمقدار 28 مليون دينار. كما انخفض أيضاً حجم القروض الممنوحة إلى قطاع العائلات/ المستهلك بنحو 9 ملايين دينار مقارنة بالشهر السابق، بعدما كان قد شهد نمواً مستقراً مؤخراً.

ويمكن فهم هذا التراجع في ضوء المنحة الأميرية الكبيرة، التي دفعت بالكثير من المستهلكين إما إلى إرجاء أخذ قروض جديدة وإما إلى تسديد بعض من قروضهم المستحقة.

وفيما عدا ذلك، انخفضت القروض الممنوحة إلى القطاع العقاري بمقدار 24 مليون دينار في فبراير، ولكن ذلك عوضه ارتفاع القروض الممنوحة إلى القطاعات الإنتاجية (التجارة، الصناعة والبناء) بمقدار 65 مليون دينار.

في المقابل، ارتفعت ودائع المقيمين من القطاع الخاص بمقدار 1,4 مليار دينار بمعدل شهري، مع إيداع المنحة الأميرية في حسابات المقيمين منها، وكانت معظم الأموال لا تزال في الحسابات الجارية أو التوفير في نهاية الشهر، إذ كان المستهلكون يتطلعون لإتفاق المنحة على مدى الأيام التالية.

ولا حظ «الوطني» أن المنحة الأميرية عززت من مستويات السيولة لدى البنوك في فبراير، ومن أجل امتصاص فائض السيولة، قام بنك الكويت المركزي بإصدار سندات بقيمة 203 ملايين دينار، واستقبل ودائع بأجل بقيمة 344 مليون دينار، فيما أتقت البنوك على أرضه نقدية إضافية بمقدار 345 مليون دينار، تحسباً لسحوبات جديدة من أموال المنحة، وفي المحصلة العامة، ارتفعت موجودات البنوك في فبراير بمقدار 1,2 مليار دينار مقارنة بالشهر السابق.

مستقراً مؤخرًا. ويمكن فهم هذا التراجع في ضوء المنحة الأميرية الكبيرة، التي دفعت بالكثير من المستهلكين إما إلى إرجاء أخذ قروض جديدة وإما إلى تسديد بعض من قروضهم المستحقة.

وفيما عدا ذلك، انخفضت القروض الممنوحة إلى القطاع العقاري بمقدار 24 مليون دينار في فبراير، ولكن ذلك عوضه ارتفاع القروض الممنوحة إلى القطاعات الإنتاجية (التجارة، الصناعة والبناء) بمقدار 65 مليون دينار.

في المقابل، ارتفعت ودائع المقيمين من القطاع الخاص بمقدار 1,4 مليار دينار بمعدل شهري، مع إيداع المنحة الأميرية في حسابات المقيمين منها، وكانت معظم الأموال لا تزال في الحسابات الجارية أو التوفير في نهاية الشهر، إذ كان المستهلكون يتطلعون لإتفاق المنحة على مدى الأيام التالية.

ولا حظ «الوطني» أن المنحة الأميرية عززت من مستويات السيولة لدى البنوك في فبراير، ومن أجل امتصاص فائض السيولة، قام بنك الكويت المركزي بإصدار سندات بقيمة 203 ملايين دينار، واستقبل ودائع بأجل بقيمة 344 مليون دينار، فيما أتقت البنوك على أرضه نقدية إضافية بمقدار 345 مليون دينار، تحسباً لسحوبات جديدة من أموال المنحة، وفي المحصلة العامة، ارتفعت موجودات البنوك في فبراير بمقدار 1,2 مليار دينار مقارنة بالشهر السابق.

مستقراً مؤخرًا. ويمكن فهم هذا التراجع في ضوء المنحة الأميرية الكبيرة، التي دفعت بالكثير من المستهلكين إما إلى إرجاء أخذ قروض جديدة وإما إلى تسديد بعض من قروضهم المستحقة.

وفيما عدا ذلك، انخفضت القروض الممنوحة إلى القطاع العقاري بمقدار 24 مليون دينار في فبراير، ولكن ذلك عوضه ارتفاع القروض الممنوحة إلى القطاعات الإنتاجية (التجارة، الصناعة والبناء) بمقدار 65 مليون دينار.

في المقابل، ارتفعت ودائع المقيمين من القطاع الخاص بمقدار 1,4 مليار دينار بمعدل شهري، مع إيداع المنحة الأميرية في حسابات المقيمين منها، وكانت معظم الأموال لا تزال في الحسابات الجارية أو التوفير في نهاية الشهر، إذ كان المستهلكون يتطلعون لإتفاق المنحة على مدى الأيام التالية.

ولا حظ «الوطني» أن المنحة الأميرية عززت من مستويات السيولة لدى البنوك في فبراير، ومن أجل امتصاص فائض السيولة، قام بنك الكويت المركزي بإصدار سندات بقيمة 203 ملايين دينار، واستقبل ودائع بأجل بقيمة 344 مليون دينار، فيما أتقت البنوك على أرضه نقدية إضافية بمقدار 345 مليون دينار، تحسباً لسحوبات جديدة من أموال المنحة، وفي المحصلة العامة، ارتفعت موجودات البنوك في فبراير بمقدار 1,2 مليار دينار مقارنة بالشهر السابق.

مستقراً مؤخرًا. ويمكن فهم هذا التراجع في ضوء المنحة الأميرية الكبيرة، التي دفعت بالكثير من المستهلكين إما إلى إرجاء أخذ قروض جديدة وإما إلى تسديد بعض من قروضهم المستحقة.

وفيما عدا ذلك، انخفضت القروض الممنوحة إلى القطاع العقاري بمقدار 24 مليون دينار في فبراير، ولكن ذلك عوضه ارتفاع القروض الممنوحة إلى القطاعات الإنتاجية (التجارة، الصناعة والبناء) بمقدار 65 مليون دينار.



«الخليج» يعلن فوزي «الدانة»

أعلن بنك الخليج عن إجراءه السحب الأسبوعي الرابع عشر لحساب الدانة يوم 10 أبريل الجاري، معلناً بذلك عن أسماء 10 فائزين يحصل كل منهم على جائزة قدرها 1000 دينار، وهم: سسورجل سنغ، فيصل محمد أحمد العلي، هشام سرور عبدالرحيم حمزة، ابروم احسان احسان الله، فراس زيد قنبر، نادية ابراهيم خليفة سليمان، أمانة ماشاء الله محمد، عبدالكريم خضر عبدالله عايد، محمد نعمة هايف العنزي، ودارنار كومار شارما.

لبنان الـ 39 عالمياً لصادرات الخدمات التجارية

بيروت - كونا: أظهر تقرير صادر من منظمة التجارة العالمية أن لبنان حل في المرتبة الثانية عربياً والـ 39 عالمياً بالنسبة لصادرات الخدمات التجارية لعام 2010. وأوضح التقرير تقدم لبنان على أندونيسيا والمجر بينما حل في المرتبة الثالثة ألبانيا بعد مصر وإسرائيل حيث بلغت مجموع صادراتها من الخدمات التجارية 18 مليار دولار عام 2010 بزيادة بلغت نسبتها 6,7%. وشكلت الصادرات اللبنانية للخدمات التجارية نسبة 0,5% من الصادرات العالمية للخدمات التجارية حيث تشمل صادرات الخدمات التجارية السفر والبداة وخدمات التأمين والخدمات المالية وخدمات النقل. واحتل لبنان المرتبة الـ 28 عالمياً بعد السعودية والإمارات من حيث واردات الخدمات التجارية حيث بلغ مجموع وارداته من الخدمات التجارية 15 مليار دولار عام 2010 بزيادة 5%.

دول الخليج تناقش إنشاء مركز للمعلومات المتعلقة بالأسواق المالية

أعلنت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض أن رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس والبنطقة من لجنة رؤساء مجالس إدارات الجهات المختصة للأسواق المالية في هذه الدول سيعقدون اليوم الاجتماع الثالث في العاصمة الإماراتية (أبو ظبي) يناقشون خلاله إنشاء مركز للمعلومات المتعلقة بالأسواق المالية بدول المجلس الست.

وقالت «ان الاجتماع سيناقش توصيات الاجتماع المشترك بين فريق عمل قواعد التسجيل والإدراج والإفصاح وفريق عمل الإصدارات الأولية والانتخابات بالأسواق المالية»، كما سيناقش «توصيات اجتماع فريق عمل الإدراج والإفصاح وحوكمة الشركات بشأن القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية (الأسهم، السندات والصكوك، وحدات صناديق الاستثمار)».

وسيناقش الاجتماع طبقاً للبيان ورقة بشأن إنشاء مركز للمعلومات المتعلقة بالأسواق المالية بدول المجلس مقدمة من هيئة أسواق المال الكويت، ورقة مفصلة بشأن إعادة هيكلة النظم المالية الرقابية مقدمة من هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة.

السفير السعودي بالقاهرة يتعهد بضخ استثمارات في مصر

القاهرة - ي.ب.ي: تعهد السفير السعودي في القاهرة أحمد القطان بأن تضخ بلاده استثمارات كبيرة في مصر في حال عودة الاستقرار الأمني للبلاد بعد سقوط نظام الرئيس السابق حسني مبارك. ونقلت وسائل إعلام مصرية أمس عن القطان في حديث له لقناة الحياة التلفزيونية الخاصة قوله: إن الدعم الاقتصادي هو أهم ملف تهتم به السعودية الآن مع مصر من خلال ضخ العديد من الاستثمارات الجديدة غير أن القطان ربط ذلك بعودة «استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية للشوارع المصري واستعادة رجل الأمن بالشوارع المصري». وأشار القطان إلى عرض سبق أن تقدم به رجل الأعمال السعودي صالح كامل باستثمار 100 مليار جنيه في مصر (نحو 17 مليار دولار) ودعوته لإنشاء صندوق سعودي لدعم البورصة المصرية.

ارتفاع المؤشر العام 25,9 نقطة ليغلق على 6365,2 نقطة شراء قوي على البنوك يدفع البورصة للارتفاع وعودة عمليات النقل على سهم «زين»

النشاط من حيث القيمة، إذ تم تداول 38,5 مليون سهم نفذت من خلال صفقة قيمتها 20,4 مليون دينار. وجاء قطاع البنوك في المركز الثاني من حيث القيمة، إذ تم تداول 23 مليون سهم نفذت من خلال صفقة قيمتها 14,7 مليون دينار. واحتل قطاع الشركات الصناعية المركز الثالث من حيث القيمة، إذ تم تداول 14,5 مليون سهم نفذت من خلال صفقة قيمتها 3,1 ملايين دينار. وجاء قطاع الشركات العقارية في المركز الرابع من حيث القيمة، إذ تم تداول 34,9 مليون سهم نفذت من خلال صفقة قيمتها 2,5 مليون دينار.



ارتفاع مؤشرات البورصة (كرم نياض)

وبلغ إجمالي الاسهم المتداولة 136,8 مليون سهم نفذت من خلال صفقة قيمتها 43,3 مليون دينار وجرى التداول على 41 شركة وتراجعت أسعار 29 شركة وحافظت اسهم 34 شركة على أسعارها و112 شركة لم يشملها النشاط. تصدر قطاع الشركات الخدمائية

وقد صاحب النشاط المحوظ على اسهم البنوك ارتفاع أسعار أغلب اسهم الشركات الرخيصة التي ارتفع بعضها بالحد الأعلى في تداولات محدودة إلا أن هناك حذراً من جانب اوساط المتداولين في المضاربة على اسهم الشركات الرخيصة نتيجة المخاوف من نتائجها المالية في الربع الأول من العام الحالي خاصة أن أغلب هذه الشركات تكبدت خسائر ملحوظة في العام الماضي، لذلك فإن تركيز عمليات الشراء على الأسهم القيادية خاصة البنوك يعد الخيار الأفضل لصغار المتداولين بشكل اساسي خاصة ان المؤشرات الأولية تشير إلى تحقيق البنوك أرباحاً جيدة في الربع الأول، وقد أكدنا في تقارير عدة على أهمية اقتناء اسهم البنوك كونها الأكثر أماناً في ظل الأوضاع المالية الصعبة التي تمر بها العديد من الشركات المدرجة، ما يجعل شراؤها أكثر مخاطرة وفي كل الأحوال فإنه من الضروري ان تكون قرارات الشراء مدروسة وقائمة على الأداء المستقبلي للشركات وقدرتها على تحقيق نمو في الأداء التشغيلي.

آلية التداول

بإستثناء استقرار أسعار سهمي البنك الوطني والبنك التجاري فقد ارتفعت أسعار اسهم باقي البنوك في تداولات مرتفعة خاصة على سهمي «بيتك» و«البنك الدولي وذلك بفعل عمليات الشراء المحوطة المدعومة من التصريحات الايجابية التي أعلنها محافظ البنك المركزي. وسجلت أغلب اسهم الشركات الاستثمارية انخفاضاً في أسعارها في تداولات ضعيفة باستثناء التداولات المرتفعة نسبياً على اسهم السلام القابضة واكتتاب والمدينة للتمويل. وارتفعت حركة التداول على اسهم بعض الشركات العقارية خاصة سهم الانماء العقارية الذي حقق مكاسب سوقية محدودة. وحققت اغلب اسهم الشركات الصناعية ارتفاعاً في أسعارها في تداولات مرتفعة على سهم بوبيان القابضة. وفي قطاع الخدمات، عادت عمليات النقل على سهم زين مرة أخرى الذي حقق ارتفاعاً محدوداً في سعره في تداولات مقارنته بساؤل من أمس، كذلك ارتفع المؤشر الوزني 3,94 نقاط ليغلق على 449,63 نقطة بارتفاع نسبته 0,89% مقارنة باؤل من أمس.

وقد استحوذت قيمة تداول اسهم 6 شركات على 71,1% من القيمة الإجمالية للشركات التي شملها التداول والبالغ عددها 104 شركات.

وقد استحوذت قيمة تداول اسهم 6 شركات على 71,1% من القيمة الإجمالية للشركات التي شملها التداول والبالغ عددها 104 شركات.

اتحاد سماسرة العقار

دعوة

لحضور إجتماع الجمعية العمومية وانتخاب اتحاد سماسرة العقار

إلحاقاً بالإعلان السابق في جريدة القبس بتاريخ 2011/4/3 يسر مجلس إدارة اتحاد سماسرة العقار بدعوة السادة الاعضاء الكرام لإجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2011/4/30 الذي سينعقد في تمام الساعة الرابعة عصراً من يوم الثلاثاء الموافق 2011/5/17 في مدرسة سعد بن عبيدة الابتدائية بتين بمنطقة العدلية قطعة (3) مقابل مسجد الراشد وذلك للنظر في المسائل الآتية:

أولاً: جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

- 1- النظر في تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المجلس للسنة المالية المنتهية في 2011/4/30 والمصادقة عليه.
- 2- إقرار الميزانية العمومية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 2011/4/30.
- 3- النظر في تقارير واقتراحات الأعضاء المقدمة عن طريق مجلس الإدارة.
- 4- تعيين مراقب حسابات للسنة المالية الجديدة.
- 5- إنتخاب أعضاء مجلس الإدارة بالإقتراع السري.

ثانياً: الترشيح لعضوية مجلس الإدارة

إستناداً للمادة (28) من النظام الأساسي للاتحاد والتي تنص على (يبدأ قبول الترشيحات لعضوية مجلس إدارة الاتحاد للأعضاء المسددين لإشتراكاتهم بالكامل قبل الإجتماع بشهر ويقفل باب الترشيح قبل الإجتماع بأسبوع) لذلك سوف يبدأ الترشيح لعضوية مجلس الإدارة من تاريخ 2011/4/17 إلى تاريخ 2011/5/10 ولن يقبل الترشيح بعد هذا التاريخ.

ثالثاً: انتخاب مجلس الإدارة

تجرى عملية الإقتراع لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بعد إنتهاء إجتماع الجمعية العمومية العادية مباشرة حتى الساعة الثامنة مساءً من يوم الثلاثاء الموافق 2011/5/17.

رابعاً: تسديد الاشتراكات

يراعى على أعضاء الجمعية العمومية تسديد إشتراكاتهم حتى تاريخ السنة المالية المنتهية في 2011/4/30 ليتسنى لهم حضور الجمعية العمومية وحق الإقتراع.

ملاحظة:

- 1- لحضور الإجتماع والإقتراع يجب الحضور شخصياً ولا يجوز الإنابة أو التوكيل.
- 2- يرجى إحضار البطاقة المدنية الأصلية عند حضور الجمعية العمومية والانتخابات.
- 3- للحصول على نسخة من التقرير المالي والإداري يرجى مراجعة الاتحاد قبل أسبوع من موعد إنعقاد الجمعية العمومية.

عنوان الاتحاد: الكويت - دروارة العبدلرزاق - سوق عقارات الكويت - الدور السابع - ممر 12

مكتب 725 - تليفون 22436077 - فاكس 22436076

مجلس الإدارة